مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 25 يناير 2025
Volume 25 January 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/20م

مؤشرات الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة فيه
دراسة تحليلية لحالة ليبيا بعد عام 2011

مصطفى احمد سالم البليعزي
محاضر/ كلية الاقتصاد العجيلات / جامعة الزاوية – ليبيا
m.albaliezi@zu.edu.ly

المستخلص:
يتطرق هذا البحث إلى موضوع الاستقرار السياسي باعتباره أحد الركائز الأساسية لضمان فعالية النظام السياسي، وإشكالية تعدد مؤشراته لتشمل مدى التماسك المؤسسي وفعالية الحكومة، واستمرارية السياسات العامة فضلاً عن مستوى السلم الأهلي، وغياب العنف السياسي، ويتأثر هذا الاستقرار بجملة من العوامل؛ أبرزها الوضع الاقتصادي وموقع الدولة في النظام الإقليمي والدولي ووجود مؤسسات قادرة على امتصاص الأزمات، وفي الحالة الليبية تظهر التحديات بشكل معقد نتيجة التغيرات العميقة التي شهدتها البلاد بعد عام 2011، ما أدى إلى حالة من الفراغ السياسي وتصاعد الصراع على السلطة، كما ساهمت التدخلات الإقليمية والدولية في إذكاء الصراعات، وتكشف هذه الدراسة إن تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا يتطلب معالجة جذرية لمسببات الأزمة وبناء عقد اجتماعي جديد قائم على التوافق والعدالة والتوزيع المتوازن للسلطة والثروة.
الكلمات الدلالية: مؤشرات الاستقرار السياسي، العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي، الأزمات.

Indicators of Political Stability and the Factors Influencing It
An Analytical Study of the Case of Libya After 2011

Mustafa Ahmed Salem Al-Balaazi
Faculty of Economics, Ajilat - University of Zawia - Libya
m.albaliezi@zu.edu.ly

Abstract:
This study addresses the issue of political stability as one of the fundamental pillars for ensuring the effectiveness of the political system. It also addresses the multiple indicators of this stability,

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/20م

including the extent of institutional cohesion and government effectiveness, the continuity of public policies, the level of civil peace, and the absence of political violence. This stability is influenced by a number of factors, most notably the economic situation, the state's position in the regional and international system, and the presence of institutions capable of absorbing crises. In the Libyan case, the challenges are complex as a result of the profound changes the country has witnessed since 2011, which led to a political vacuum and an escalating struggle for power. Regional and international interventions have also contributed to fueling conflicts. This study reveals that achieving political stability in Libya requires a radical approach to the causes of the crisis and the construction of a new social contract based on consensus, justice, and a balanced distribution of power and wealth.
Keywords: Political stability indicators, factors affecting political stability, crises.

المقدمة:

يشكل الاستقرار السياسي مفهوماً محورياً في أدبيات العلوم السياسية، غير أنه يثير الكثير من الجدل حول معناه، أبعاده، طرق قياسه، فبينما يراه البعض حالة من غياب العنف السياسي وتماسك مؤسسات الدولة، يعتبره آخرون نتيجة لتوازنات داخلية وخارجية، أو ثمرة لعقد اجتماعي مستقر بين السلطة والمجتمع، والمتمعن في هذا الجدل سيجد الكثير من الدراسات والأبحاث التي تناولت الموضوع بالدراسة والتحليل؛ ابتداءً من التحديد اللغوي لمعنى الاستقرار السياسي الذي يأتي في أغلب المصادر بمعنى الثبات والسكون والقرار، وصولاً إلى اجتهادات الكثير من المفكرين لتحديد مفهوم دقيق؛ ومنها إسهامات المفكرين الغربيين أمثال أفلاطون وأرسطو ومكيا فيلي وديفيد ايستون وكارل ماركس وتوماس هوبز وتوماس دايو غيرهم؛ كما نجد في محاولات المفكرين العرب أيضا الكثير من المحاولات ومنها أفكار عبد الرحمن ابن خلدون والغزالي وابن سينا، وقد تلخصت تلك الأفكار في أن الاستقرار السياسي لا يعني قدرة النظام على المحافظة على استمرارية الأوضاع القائمة

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/20م

فحسب؛ وإنما يعني قدرته على إدارة العملية الاجتماعية بمعناه الشامل بطريقة إيجابية تكفل دعم العلاقات الاجتماعية سواء على مستوى النخبة أو على مستوى عامة الشعب.

وقد حضي هذا الموضوع بتأطير نظري كبير تضمن مجموعة من النظريات والمداخل التي أسهمت في تحليل هذه الظاهرة وبينت العوامل المؤثرة فيها سلباً وإيجاباً، فنجد مدخل النظم الذي يعد ديفيد إيستون أول من استخدمه في دراسة الظاهرة السياسية، ونجد أيضاً نظرية النخبة والاتجاه الوظيفي والاتجاه السلوكي، وكل تلك المداخل والنظريات تعد أدوات أساسية لفهم وتحليل الظواهر السياسية وعلى رأسها الاستقرار السياسي باعتباره من أبرز مؤشرات قوة النظم السياسية وشرعيتها.

ويمثل الاستقرار السياسي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة وضمان استمرارية المؤسسات وبناء الدولة الحديثة، وقد ارتبط مفهومه بمجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى قدرة النظام السياسي على إدارة شؤون المجتمع بطريقة سلمية ومستقرة، بعيداً عن العنف والانقسامات والصراعات الداخلية، وفي هذا السياق تعد دراسة مؤشرات الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة فيه من المسائل الحيوية لفهم طبيعة الأزمات التي تواجه الدول، خاصة تلك التي مرت بانتقال حاد كما هو الحال في ليبيا التي شهدت بعد عام 2011 تحولات سياسية وأمنية عميقة تجسدت في سقوط النظام السياسي القائم، وظهور تعددية في مراكز السلطة، مما جعل ليبيا نموذجاً معقداً يستحق الدراسة والتحليل لفهم محددات الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة فيه.

أهداف البحث:

1- يهدف البحث إلى توضيح المفاهيم النظرية المرتبطة بالاستقرار السياسي ومؤشراته.

2-الكشف عن الغموض الذي يكتنف الاستقرار السياسي من خلال الإحاطة بأغلب مؤشراته من جهة، وأبرز العوامل القانونية، الأمنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية المعززة للاستقرار السياسي من جهة أخرى.

3- تحليل واقع الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة فيه في لبيبا خلال المرحلة ما بعد 2011.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/20م

4- تقديم رؤية تحليلية لمستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا بناءً على المؤشرات الحالية.

إشكالية البحث:

يُعد الاستقرار السياسي ظاهرة من الظواهر التي تتسبب التعقيد والغموض وتتحكم فيها عدة عوامل وتدل عليها عدة مؤشرات تستخدم أحياناً كأداة قياس لقياس مستوياته، وقد شهدت ليبيا بعد 2011 حالة من عدم الاستقرار السياسي تجسدت في انقسام مؤسسات الدولة، وتعدد مراكز السلطة وانتشار النزاعات المسلحة، وهذا الوضع دفع إلى التساؤل حول طبيعة الاستقرار السياسي في ليبيا، ومدى توفر مقومات هو ما هي المؤشرات التي يمكن من خلالها قياسه، فضلاً عن العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر عليه، إن فهم مؤشرات الاستقرار السياسي والعوامل المحددة له أمراً أساسياً لرسم السياسات والخطط الرامية إلى تحقيق الأمن وإعادة بناء الدولة ومن هنا تبرز الإشكالية المركزية لهذا البحث:

- ما هي مؤشرات الاستقرار السياسي وما هي العوامل التي تؤثر فيه سلبياً وإيجابياً؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية تتمثل في الأتي:

- ما هو الإطار النظري الذي يحدد مفهوم الاستقرار السياسي؟
- ما هي أبرز المؤشرات المستخدمة لقياس الاستقرار السياسي عالمياً ومحلياً ؟
- ما هي العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الاستقرار السياسي؟
- ما هو دور الخصوصيات الليبية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والدولية في التأثير على الاستقرار السياسي في ليبيا؟

فرضية البحث: من الممكن تحديد فرضية رئيسية للبحث وفرضيات فرعية:

* **الفرضية الرئيسية: يتحدد** مستوى الاستقرار السياسي بمجموعة من المؤشرات المرتبطة بالأداء المؤسسي ومشاركة المواطنين وسيادة القانون ومستوى العنف السياسي والاستقرار البرلماني وفعالية الحكومة ونجاح السياسات الاقتصادية للنظام، وتتأثر هذه المؤشرات بعوامل داخلية مثل الانقسامات القبلية والجهوية وعوامل خارجية مثل التدخلات الأجنبية.

* **الفرضيات الفرعية:**

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/20م

– من الممكن فك بعض الغموض عن الاستقرار السياسي وتحديد مفهومه من خلال إطاراً نظرياً يتضمن أراء مجموعة من المفكرين وبعض النظريات.

– الانقسامات الاجتماعية (القبلية والجهوية) والصراع على الموارد الاقتصادية خاصة النفط تشكل عاملاً معيقاً أمام بناء الاستقرار.

– التدخلات الإقليمية والدولية تؤثر بشكل مباشر على مخرجات العملية السياسية وعلى مستوى الاستقرار السياسي.

– يتأثر الاستقرار السياسي في ليبيا لمجموعة من العوامل الداخلية والعوامل الخارجية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية موضوع البحث في أن الاستقرار السياسي يعمل على توفير المناخ المساعد للتنمية الاقتصادية والسلم الاجتماعي حل كونه سيفتح المجال أمام الدولة لتقديم الخدمات و توسيع دائرة الاستثمار وتنفيذ المشاريع الضخمة التي تعود على اقتصاد البلد بالأرباح الهائلة، كما تنبع أهمية موضوع البحث أيضاً في كونه يساهم في إثراء الدراسات السياسية العربية المتعلقة بمفهوم الاستقرار السياسي، وكونه يسلط الضوء على مرحلة حرجة من تاريخ ليبيا السياسي ما بعد 2011 ويسعى لتقديم مساهمة علمية تساعد في رسم ملامح حلول واقعية لتعزيز فرص الاستقرار وإعادة بناء الدولة الليبية في ظل قلة الأبحاث في هذا الموضوع وبتسليطه الضوء على العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي يمكن لصانعي القرار والباحثين الاعتماد على نتائج البحث لوضع سياسات أكثر فاعلية لتعزيز الاستقرار.

منهجية البحث:

باعتبار أن ظاهرة الاستقرار السياسي ظاهرة معقدة ابتداءً من صعوبة تحديد المفهوم إلى تداخل العوامل المؤثرة فيها وتعدد المؤشرات التي تقاس من خلالها كان لا مناص من استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا في توصيف ظاهرة الاستقرار السياسي وتحليل أثر العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيه؛ كما جرى استخدام منهج دراسة الحالة لدراسة الحالة الليبية بتفاصيلها بعد عام 2011 وكلما يتصل بها من تطورات وتغيرات سياسية وعوامل مؤثرة.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/20م

تقسيمات البحث:

المبحث الأول / مؤشرات الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول / مؤشرات الاستقرار السياسي.

المطلب الثاني / العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي.

المبحث الثاني / العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي في ليبيا بعد عام 2011.

المطلب الأول / العوامل الداخلية.

المطلب الثاني / العوامل الخارجية.

المبحث الأول

مؤشرات الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة فيه:

المطلب الأول / مؤشرات الاستقرار السياسي:

نظراً لما تتسم به هذه الظاهرة من النسبية من مجتمع لآخر واختلاف درجتها من بلد لآخر فقد تعددت المؤشرات التي تقيسها، وهناك بعض الباحثين ينطلق في تحديده لمؤشرات الاستقرار السياسي من المفهوم المخالف له أي عن طريق دراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وهناك من يحصرها في إطار بحثي معين من خلال تجربة معينة لدولة ما، وهذا طرح العديد من الاختلافات بين الباحثين حول تحديد مؤشرات الاستقرار السياسي، وبذلك فإن مؤشرات الاستقرار السياسي تتعدد فمنها ما يتعلق بمؤسسات الدولة ومنها ما يرتبط بالنخب والمنظمات وأفراد المجتمع، ولعله من الخطأ القول أن الاستقرار السياسي يرتبط أساسا بالديمقراطية أو أنها أحد أسباب عدم الاستقرار السياسي، وعموماً فإن هناك نسبة اتفاق بين الباحثين وأغلب الدراسات حول عدد من المؤشرات للاستقرار السياسي التي إن وجدت في أي نظام سياسي فإنها تعبر عن استقراره، ومن أهم تلك المؤشرات ما يأتي:

1- المؤسساتية (المأسسة السياسية):

المؤسساتية (تختلف المؤسسات الموجودة في الأنظمة السياسية من حيث درجة مأسستها من نظام سياسي لآخر، وهو ما يمكن قياسه عبر مجموعة من المعايير التي حددها (هانتيغتون) في الآتي: التكيف والصلابة التعقيد – الاستقلالية – التماسك). تعني إن صناعة القرار السياسي في نظام ما تحكمه

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/20م

آليات مؤسساتية، تحترم فيها صلاحيات السلطات ويتم النظر فيه السلطة القوانين المتفق عليها في الدولة، والبعد عن شخصنة القرار، فكلما وجدت هذه المعايير كلما اقترب النظام السياسي من حالة الاستقرار حتى لو لم يكن نظاماً ديمقراطياً (سليمان، نايف، 2009، ص 43) ولعل ابرز مثال على هذا المؤشر ألمانيا، حيث بني النظام السياسي بعد الحرب العالمية الثانية على أسس مؤسساتية متينة ساعدت على تعزيز الاستقرار السياسي في ألمانيا.

2- غياب الثورة والعنف السياسي:

الثورة يعبر بها الأفراد في المجتمع عن سخطهم وعدم رضاهم عن أوضاع متدنية وبالتالي تظهر مطالبهم بالتغيير، وهي بالتالي عملية تغيير جذري، وإذا لم تتحقق أهدافها فإنها تتحول إلى عنف سياسي، والعنف السياسي كما يراه بعض المختصين هو منهج نزاع يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عنه إلى تغليب رأيه أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة، وكلاً من الثورة أو العنف السياسي سيترتب عنهما حدوث خسائر مادية وقتلى وجرحى وتحركهما نفس الدافعية المتمثلة في عدم الرضا، وبالتالي فإن غياب الثورة والعنف السياسي يعد مؤشراً للاستقرار السياسي (هادي، 2018، ص 128).

ومن الممكن اعتبار المملكة المغربية مثالاً على هذا المؤشر فرغم ثورات الربيع العربي إلا أنها لم تشهد ثورة وعنفاً سياسياً ما أدى إلى استقرار الأوضاع السياسية وعلى العكس من ذلك ليبيا التي شهدت ثورة وعنفاً سياسياً.

3- قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة:

النظام السياسي الذي لا يستطيع تجنب الانهيارات والتقلبات الفجائية التي قد تطيح به وبنيته الأساسية، سيفسح المجال أمام عدم الاستقرار وولادة نظام جديد على أسس جديدة والنظام الذي لا يرضي تطلعات المواطنين سيؤدي حتماً إلى استمرار عدم الاستقرار، وبالتالي فكلما كان النظام قادراً على حماية المجتمع والدفاع عن سيادة الدولة كان ذلك مؤشراً يدل على استقراره (الجابري، 1994، ص 87).

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/20م

4- الاستقرار البرلماني والفعالية الحكومية:

تعتبر المؤسسة التشريعية أهم مؤسسة تمثل الشعب، ولعل من أهم المظاهر التي قد يأخذها عدم الاستقرار البرلماني الاستقالات أو إسقاط العضوية عن عدد من أعضاء البرلمان، وحل البرلمان قبل انتهاء العهدة البرلمانية المحددة دستورياً، أما فعالية الحكومة فيمكن قياسها بمدى قدرتها على اتخاذ وتنفيذ القرارات المدروسة بسرعة، ويتم قياس النتائج المحققة ومقارنتها مع ما تم تبنيه من قرارات وسياسات من ناحية الزمن، التكلفة، الجودة، ومن حيث مدى تحقيق الرضا العام للمواطنين عن الأداء الحكومي، وهو ما يمكن معرفته عن طريق استطلاعات الرأي الدورية، (هادي، 2018، ص 131) ومن أمثلة الاستقرار البرلماني النظام البرلماني في المملكة المتحدة، حيث يشعر المواطنون أن لهم تمثيلاً فعالاً.

5- نمط انتقال السلطة:

تتنوع الأنظمة السياسية وتتعدد دساتيرها، وفي اغلبها توجد نصوص دستورية تم الاتفاق عليها لانتقال السلطة من رئيس إلى آخر، أو من هيئة حاكمة لأخرى، ولكن قد يتم تجاوز تلك النصوص والدساتير ويصحب عمليات انتقال السلطة عمليات عنف، فإذا تمت العملية بطرق سلمية وبحسب ما تم الاتفاق عليه فإن النظام يسوده الاستقرار، أما إذا تمت عن طريق الانقلابات والتدخلات المسلحة فإن هذا مؤشر لعدم الاستقرار وقد عانت الدول النامية من مظاهر الانقلابات العسكرية، في الفترة من عام 1958 حتى عام 1977 تم رصد حوالي (151) انقلاب عسكري أي بمعدل (8) انقلابات عسكرية سنوياً. وبالتالي عدم استقرارها سياسياً لفترات طويلة (سليمان، نايف، 2009، ص 65). ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك انتقال السلطة السلمي في جنوب أفريقيا عام 1994 فقد أسهم في دعم الاستقرار ومنع الحرب الأهلية، وكذلك في تونس بعد عام 2011.

6- انتشار مبدأ المواطنة:

يرى البعض أن الصراعات القومية والدينية التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى الحركات الانفصالية قد تظهر بشكل أكبر في المجتمعات التي يوجد فيها تعدد وتنوع عرقي أو ديني أو إقليمي، وذلك على عكس المجتمعات التي لا تعرف ذلك التنوع، وهو ما يعتبر مؤشراً لعدم الاستقرار نتيجة لتعدد الولاءات الوطنية في تلك المجتمعات، وهنا تجدر الإشارة

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/20م

إلى كيفية التعامل مع هذه التعددية، فبعض الأنظمة تتعامل مع التعددية بمنطق القوة، وينتج عن ذلك بروز الولاءات التحتية غير الوطنية، والبعض الآخر يتعامل معها بمنطق المساواة في الحقوق والواجبات فينتج عن ذلك توطيد اللحمة الوطنية وتقديم الهوية الوطنية على باقي الهويات (محمد،1991، ص 79).

7- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام:

يعد الاستقرار الاقتصادي من ضمن المؤشرات العامة للاستقرار السياسي في كل المجتمعات بمختلف أنواعها، ويعتبر في نفس الوقت أحد دعائمه الرئيسية، وحينما يكون النظام السياسي مستقراً فإنه سيوجه سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية والبناء، ويساهم بالتالي كل من الدولة والقطاعين العام والخاص في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، ويصبح ذلك مؤشراً لاستقرار المجتمع، كما أن تلك السياسات التي تتبناها الدولة لرفع مستوى المعيشة تخلق نوعاً من الطمأنينة والقبول والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي (بوعافية 2016، ص 322).

8- محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية:

من المفترض أن تبقى القيادات السياسية في مناصبهم فترة مناسبة تمكنهم من خدمة المنصب الذي يشغلونه على أكمل وجه، وكلما كان هذا البقاء مقترناً يرضى الشعب كان ذلك مؤشراً على الاستقرار، وفي المقابل التغيير المتلاحق في هذه المناصب القيادية يعد مؤشرا من مؤشرات عدم الاستقرار (هادي، 2018، ص 132).

9- التجانس في الثقافة السياسية:

يوجد في أغلب الأنظمة السياسية نوعين من الثقافة السياسية على الأقل، هم الثقافة السياسية للنخبة والثقافة السياسية للجماهير، وفي العديد من الدول قد لا توجد ثقافة سياسية مشتركة للجماهير وإنما توجد العديد من الثقافات السياسية الفرعية والتي تختلف وفقاً للدين أو الفئة الاجتماعية أو الإقليم وغيرها، وذلك يثير ما يعرف بأزمة التكامل، وإذا كانت هناك تناقضات حادة بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير فإن ذلك قد يكون مؤشراً على عدم الاستقرار السياسي، في حين إن معالجة الانقسامات الطائفية والحزبية والقبلية والطبقية داخل المجتمع من شأنه تدعيم الاستقرار السياسي ولعل من أبرز الأمثلة على أثر عدم

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/20م

التجانس في الثقافة السياسية على الاستقرار السياسي حالة لبنان، حيث يلاحظ الاختلاف في الولاءات السياسية والتباين في مفهوم الدولة وغياب الثقافة السياسية الموحدة ما أدى إلى الحروب الأهلية والأزمات السياسية المتكررة. (بوعافية، 2016 ، ص 321).

10- قلة تدفق الهجرة:

انتشار ظاهرة الهجرة يعني إن المواطن لا تتوافر له أوضاع معيشية جيدة وبالتالي فهذا يعني أنه غير راض عن الوضع الأمني والاقتصادي والصحي القائم، وهذا يعد مؤشراً لعدم الاستقرار السياسي أما إذا اختفت ظاهرة الهجرة فذلك يعتبر مؤشراً لوجود الاستقرار السياسي، وترتبط الهجرة أيضاً بالمؤشر الاقتصادي والتضخم ونسبة البطالة والمستويات المعيشية وبذلك فكلما زادت نسبة الهجرة إلى الخارج كان ذلك دليلاً على وجود عوامل طرد في المجتمع والعكس صحيح، إذ كلما انخفض دل ذلك على تحسن الأوضاع الداخلية وبذلك وجود حالة من الاستقرار النسبي والأمثلة على هذا المؤشر كثيرة فهناك العديد من الدول الأفريقية والعربية التي تزداد فيها نسبة الهجرة، وتوجد العديد من الدول الأوروبية والعربية التي تقلقها الهجرة .

11- شرعية النظام السياسي: تُعد شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، كما أن هناك الكثير من الآراء اليوم التي ترى أن الاستقرار السياسي بدوره يعد من دلائل الشرعية السياسية، ويعرف البعض شرعية النظام السياسي من الجانب السياسي بأنها تبرير السلطة الحاكمة من منطق الإرادة الجماعية، بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق، وتظهر هذه الشرعية من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له طواعية، فرفض المواطنين لأنماط السلطة سيؤدي إلى العنف، وبالتالي عدم استقرار النظام السياسي.

المطلب الثاني / العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي:

الاستقرار السياسي يتأثر سلباً بمجموعة كبيرة من العوامل تؤثر فيه وتقود النظام السياسي إلى حالة عدم الاستقرار. فما هي أبرز تلك العوامل ؟

هناك بعض من تلك العوامل التي تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي وتتعلق بكل الجوانب التي تهم مجتمع النظام، كما يتأثر الاستقرار السياسي أيضاً بمجموعة من العوامل

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/20م

الخارجية التي ترتبط بالعوامل الداخلية وتحددها البيئة الخارجية للنظام ويمكن تحديد تلك العوامل على النحو التالي:

أولاً / العوامل الداخلية:

ثمة مجموعة من العوامل الداخلية التي تؤثر على الاستقرار السياسي وتنبع أساساً من البيئة الداخلية للنظام السياسي ومنها ما يلي:

1- الفساد السياسي:

يكون الفساد السياسي أكثر تأثيراً عندما يكون على مستوى القيادات الحاكمة، ويبرز ذلك الفساد عند تركيز القيادات على مصالحها وكيفية الحفاظ على مكانتها في السلطة، معتمدة على استعمال وسائل وأساليب القمع والقهر والدعم الخارجي مما يدفع العسكريين للاستيلاء على الحكم وهو ما يصنع الأزمات والعديد من المشاكل ويجر البلاد إلى الفوضى وعدم الاستقرار(بوعافية، 2016 ، ص 321)

2- غياب الثقة السياسية أو ضعفها:

من أهم طرق بناء الثقة السياسية تلبية النخبة الحاكمة لاحتياجات الجماهير، وفي هذا الجانب ربط (فرانسيس فوكوياما) الثقة السياسية بالأداء الاقتصادي، إذ أن المجتمعات التي تسود فيها الثقة مستويات مرتفعة هي المجتمعات التي تتميز بالرفاه والازدهار الاقتصادي (هادي، 2018، ص 135)

3- سوء وفساد الجهاز الإداري:

كثيراً ما يحدث هذا الخلل في النظام الأساسي وتحديداً في السلطة التنفيذية، حيث تبرز مشاكل الجهاز الإداري، متمثلة في عدم قدرته القيام بدوره في مجال الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهو ما يؤدي إلى تفشي الأزمات وتردي الأوضاع في الحياة العامة، فتظهر بذلك حالة عدم الاستقرار.

4- تردي الأوضاع الأمنية:

من الممكن أن يؤدي تردي الأوضاع الأمنية وما يصاحبها من تفشي الجريمة وعدم شعور المواطنين بالأمن إلى حالة عدم الاستقرار، كما أن تحسن الأوضاع الأمنية يقود

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/20م

المجتمع والنظام السياسي إلى حالة الاستقرار السياسي، ولعل من أبرز الجوانب التي تدل على تردي الأوضاع الأمنية ما يلي: (هادي، 2018، ص 136).

أ- عدم قدرة النظام السياسي الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات وعدم قدرته على التغلغل في بيئته وفرض تأثيره عليها.

ب- ظهور التطرف والإرهاب.

جـ- عدم حياد الجيش وتدخله في الصراعات السياسية وصنع القرار.

5- ضعف المؤسسات السياسية والصراع الشخصي على السلطة:

وهذا ناتج عن الافتقار إلى قاعدة مؤسساتية قوية، ويصاحب ذلك عادة الضعف الذاتي للمؤسسات وفقدانها الشرعية (بوعافية، 2016، ص 324).

6- التضخم الدستوري:

ويتمثل في تعاقب الدساتير وتواليها وتغيرها السريع، وهو ما يعبر عنه بعدم الاستقرار، بالإضافة إلى أن غموض النصوص الدستورية ومرونتها من شأنه أن يمنح رئيس الدولة وأفراد النخبة الحق في تحليل وتفسير الدستور بطريقة تخدم سياساتهم ومصالحهم.

7- الصراع بين القوى التقليدية القديمة:

الصراع بين القوى التقليدية القديمة التي من مصلحتها الحفاظ على الوضع الراهن، وبين القوى الجديدة التي تميل إلى التغيير والتجديد، يؤدي إلى انقسام في المجتمع لصالح القوتين، مما يؤدي إلى نشوب التوترات والأزمات العنيفة.

8- عدم تحقيق العدالة:

فكرة العدالة (يعتبر الفيلسوف الأمريكي (جون رولز john Rowls) من الذين نظروا في هذا الموضوع، حيث يعتبر أساس العدالة هو البنية الأساسية للمجتمع وهي الطريقة التي توزع بها المؤسسات الاجتماعية الكبرى الحقوق والواجبات في عرف العدالة في إطار المؤسسات الاجتماعية بأنها اختفاء التمييز التعسفي بين الأفراد في تخصيص الحقوق والواجبات من قبل المؤسسات وتحديد التوازن الملائم بين المطالب المتنافسة على فوائد الحياة الاجتماعية وذلك على النحو الذي لا يقود إلى تركيز مصادر القوة في يد أقلية تسعى إلى بسط هيمنتها على النظام السياسي والنظام الاقتصادي). هي نتاج نظام قيمي وثقافي متغير، وبالرغم من ذلك تجمع الكثير من الدراسات

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/20م

أن العدالة الاجتماعية تشمل: المساواة، عدم التمييز وتكافؤ الفرص، التوزيع العادل للموارد والأعباء، الضمان الاجتماعي، توفير السلع العامة، العدالة بين الأجيال (هادي، 2009، ص 137).

العدالة في الإسلام أساس الملك، وبه قامت السموات والأرض فقد أمر الله بإقامته في كل الأمور، وتجدر الإشارة هنا إلى ما ذكره ابن خلدون في المقدمة حيث أورد فصلاً بعنوان الظلم مؤذن بخراب العمران، بين فيه أن الظلم إذا انتشر خربت البلاد، واختل حال العباد، وبالتالي كلما تحققت العدالة كان ذلك من عوامل تحقق الاستقرار السياسي، وكلما انعدم تحقيقها ساد الاضطراب وعدم الاستقرار.

وبالإضافة لتلك العوامل ثمة عوامل داخلية أخرى تسهم في زعزعة الاستقرار السياسي نذكر منها ما يأتي:

أ- عدم التجانس الثقافي المسبب لاختلاف الاتجاهات وعدم الاتفاق الوطني.

ب- الهزيمة العسكرية التي تؤدي إلى تزعزع في الشرعية التي يرتكز عليها النظام السياسي.

جـ- الأزمات الاقتصادية وتشمل ظاهرة ارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور وعجز الدولة عن تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين كفرص العمل والتعليم والصحة والإسكان واحتكار بعض الأفراد للسلطة.

د- التعبئة الاجتماعية: يرى الكثير من المفكرين أن عملية التعبئة الاجتماعية السريعة لعبت دوراً في زيادة العنف وعدم الاستقرار، فيرى صامويل ,هانت جتون أن التعبئة الاجتماعية تزعزع الاستقرار أكثر من النمو الاقتصادي لأنها تولد وتعزز المتطلبات أو المطالب بشكل أكبر من الإشباع التي يجلبها توسع الإنتاج.

ثانياً / العوامل الخارجية:

يتأثر الاستقرار السياسي بمجموعة من العوامل الخارجية التي ترتبط بالبيئة الخارجية للنظام السياسي ومن أهمها ما يلي:

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/20م

1- التدخلات الدولية والأجنبية المباشرة وغير المباشرة في شؤون بعض الدول، حيث تلعب القوى المتدخلة دوراً في تدبير المكائد السياسية التي قد تطيح ببعض الحكومات والأنظمة السياسية، وتساهم في دعم حركات التمرد والانقلابات العسكرية.

2- الحروب والنزاعات بين الدول، التي تعتبر من أخطر العوامل الخارجية التي تهدد الاستقرار السياسي والأمن الداخلي للدول.

3- العدوى العقلية للرأي العام: ويتم ذلك من خلال التأثر بالأحداث التي تحدث، فالثورات التي تحدث في بلدان معينة قد تتم محاكاتها في بلدان أخرى، ومثال ذلك ما حدث عام 2011 في تونس لتتبعها بعد ذلك مصر وليبيا.

4- العامل الاقتصادي الدولي المتمثل في النظام الاقتصادي الدولي الذي يؤثر بشكل سلبي على الأوضاع السياسية في كثير من الدول لاسيما الدول النامية، فسياسات البنك الدولي ومنها سياسة المشروطة تعد إحدى عوامل التحكم في الدول ولها تأثير كبير على الاستقرار السياسي في تلك الدول، كما أن للعولمة الاقتصادية أيضاً تأثير كبير على الدول، حيث ينتج عنها التدخل في رسم السياسات الاقتصادية للدول وبالتالي تباطؤ معدلات النمو في العالم، لتفقد بالتالي اقتصاديات الدول النامية زخم النمو، ولكل ذلك تأثير كبير على عملية الاستقرار السياسي إذ أن تضعضع الاقتصاد يجر إلى عدم الاستقرار السياسي.

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي في ليبيا بعد عام 2011:

تعتبر ليبيا منطقة مهمة في العالم ومركز اهتمام وتصارع لبسط النفوذ والسيطرة من قبل القوى الدولية الكبرى ومن قبل الدول الإقليمية، ويرجع ذلك لتفردها بموقع جغرافي ممتاز وكذلك لأهميتها الاقتصادية، وبمجرد سقوط نظام ألقذافي عام 2011، ساهمت تلك الأسباب الدولية والإقليمية والمحلية والتاريخية والاقتصادية في بروز ظواهر وسلوكيات لم يعايشها الليبيون من قبل خاصة مع الانفلات الأمني الذي حدث، ولذلك سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين يتناول الأول العوامل الداخلية المؤثرة على الاستقرار السياسي ويتناول الثاني العوامل الخارجية.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/20م

المطلب الأول / العوامل الداخلية:

نظراً لما تعرضت له ليبيا بعد عام 2011 من احتجاجات واعتصامات وثورة وحروب فقد أصبحت تعاني من فراغاً أمنياً وسياسياً، تجسد ذلك الفراغ في عدم فعالية المؤسسات الأمنية والعسكرية والمؤسسات السياسية، بسبب تفكك بعض المؤسسات وظهور المؤسسات الموازية وحدوث الانقسامات في بعضها.

كما أظهرت ثورة 17 فبراير 2011 أن هناك شريحة من المواطنين الليبيين لديها تحسس وغضب تجاه عمل الأجهزة الأمنية ووصفها كذراع حامي للنظام السياسي السابق وهو ما أنتج انقساماً مجتمعياً ونخبوياً. ولكن إلى أي مدى وصلت تلك الانقسامات والفراغ الأمني والسياسي؛ وما هو الواقع السياسي والأمني الذي تعيشه ليبيا اليوم، وما هي أبرز العوامل الداخلية المؤثرة على استقرار ليبيا ؟

تغير الواقع السياسي في ليبيا بعد 2011/02/17 حيث برزت تيارات سياسية واجتماعية لم تكن معروفة من قبل، كما برزت رموز وشخصيات جديد؛ ولم تستقر هي الأخرى فقد كانت في حالة مستمرة من التغيير، وفي البداية سيطرت على الأوضاع مليشيات لا تحمل أي أفكار لبناء الدولة ومجموعات دينية متطرفة، ثم أصبحت تلك المليشيات والمجموعات تحركها وتدعمها قوى خارجية لتحقيق مصالحها.

ومع سرعة المطالب بالتغيير وسرعة وتيرة الأحداث وقلة خبرة السياسيين وافتقادهم لأرضية يستندون عليها، ولغياب مؤسسات سياسية حقيقية أبّان حكم ألقذافي جاء إصدار الإعلان الدستوري 2011/8/3 بوقت تزدحم به الأحداث وتفتقد لرؤية واضحة، وتتسع به المصالح الشخصية والتي بدأت بالمطالبة بالفدرالية عشية الإعلان الدستوري، في ظل انشغال القادة السياسيين بالسياسة الحزبية والقبلية، ولعل هذا من أهم أسباب حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعاني منها ليبيا (سبع، 2017، ص 152).

يعد انهيار النظام السابق وتفكك السلطة من أكبر العوامل المؤثرة على الاستقرار وقد تبع هذا العامل الرئيسي عوامل أخرى قد يكون النظام السابق نفسه هو من ساهم على تكون بعضها؛ فتفكك الجيش الليبي بالكامل وانتشار الأسلحة وتوزيعها على المدنيين، كان أول تلك العوامل التابعة، ثم تكّون المليشيات المسلحة على أساس مناطقي وكذلك ما خلفه

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/20م

الصراع الذي حدث لإسقاط النظام السابق من عداوات بين قبائل ومدن بعينها، ولعل تكون التنظيمات المتشددة التي استقطبت عناصر من خارج البلاد من أكبر العوامل أيضاً، ومما يعتبر سبباً من أسباب تقويض الاستقرار السياسي في ليبيا سطوة المليشيات واستخدامها الضغط على السلطة السياسية الموجودة لإصدار قرارات لصالحها، وهذا ناتج أيضاً عن استعانة السلطة السياسية بتلك المليشيات لحماية البنوك والسفارات والمواقع المهمة في الدولة، ولعل الظروف التي واكبت إصدار قانون العزل السياسي فترة وجود المؤتمر الوطني خير مثال على ضغط المليشيات على السلطة السياسية.

ضلت ليبيا تعاني من ضعف أمني كبير منذ عام 2011، وبحسب "فريدريك ويري" تعود هذه الحالة إلى النظام الأمني الهجين وذلك بسبب عدم امتلاك السلطة الانتقالية القدرة على نزع سلاح المليشيات ودمج جزء منها في الجيش الليبي، على الرغم من قرار حلها الصادر في سبتمبر 2012، وبالتالي فإن عملية فرض الأمن وإعادة هيكلة المؤسسات تواجهها عدة عراقيل منها:

1- تعقد عملية نزع سلاح الثوار وذلك لوجود أكثر من 125 ألف شخص مسلح، فضلاً عن وجود أكثر من مائة مليشيا مسلحة تكونت على أساس مناطقي.

2- الخلاف حول إدماج بقايا النظام السابق وانقسام الموقف بين مؤيد للاستفادة منهم ورافض لمشاركتهم في العملية الأمنية والسياسية القادمة.

3- توجد صعوبات تحول دون تأسيس جيش وطني محترف بعيد عن الانتماءات السياسية أو القبلية.

4- الفجوة بين المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية التي قد يكون من أهم أسبابها الجغرافيا والقبلية.

وبعد الاتفاق السياسي الذي وقع في الصخيرات بتاريخ 11 يوليو 2015 بين الفرقاء السياسيين والذي يهدف إلى تمهيد الطريق لصياغة دستور دائم للبلاد وإنهاء كل العراقيل برزت عدة مشاكل منها الخلاف السياسي حول البند الذي ينص على منح صلاحيات القائد العام للجيش والذي يتمسك مجلس النواب بمنحها لقائد قوات شرق ليبيا (خليفة حفتر) في حين يتمسك المعارضون بمنح تلك الصلاحيات لرئيس الحكومة (فائز السراج) ولقد أبقى

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/20م

الاتفاق السياسي على المؤتمر الوطني تحت مسمى (مجلس الدولة) وأوكل إليه وإلى مجلس النواب مهمة صياغة قاعدة دستورية تنظم انتخابات رئاسية وبرلمانية دائمة في البلاد وهو الأمر الذي لم يتحقق إلى الآن.

ومع إعلان خليفة حفتر الحرب للسيطرة على طرابلس زادت حدة الصراع والتوتر ودخلت البلاد في حوار سياسي جديد حقق حل مؤقت ينهي المشكلة، ولكن المعضلة الكبيرة كما يراها الكثيرين هي عدم وجود قاعدة دستورية لإنجاز الانتخابات في ظل وجود تشكيلات مسلحة تسطير على السياسيين وتطالب بالانتخابات كحل لإنهاء الخلاف ولا ترضى غالباً بنتائجها، كما أن السياسيين الموجودين في المشهد يخشوا أن أي عملية ناجحة ستؤدي إلى إقصائهم عن المشهد السياسي وبالتالي لا نرى منهم إرادة حقيقية لإنهاء الصراع السياسي الموجود.

وبذلك نخلص للقول أن الاستقرار السياسي في ليبيا بعد عام 2011 تأثر بمجموعة من العوامل الداخلية ومنها:

1- ضعف المؤسسات الحكومية: ويرجع ذلك بسبب انتشار الفساد ولسنوات عديدة وعدم وجود مؤسسات قوية في ظل حكم ألقذافي، فكانت الدولة غير قادرة على بناء مؤسسات قوية ومستقرة بعد الثورة مما أدى إلى ضعف في إدارة البلاد وعدم القدرة على تحقيق الاستقرار.

2- الاقتصاد المتردي: فليبيا يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على النفط وقد أدى الوضع غير المستقر سياسياً وأمنياً إلى تعطل إنتاج النفط وتصديره في بعض الأحيان مما أثر على الوضع الاقتصادي بشكل عام.

3- وجود المجموعات المسلحة الخارجة عن سلطة الدولة: والتي تحدث صراعات ونزاعات فيما بينها وفيما بين الحكومة بين الحين والآخر.

4- الانقسامات القبلية والمناطقية، حيث تعتبر ليبيا مجتمع قبلي بطبيعته، وقد زادت الانقسامات القبلية والمناطقية فيها بعد عام 2011، فأصبحت كل قبيلة تحاول تعزيز نفوذها داخل مناطقها مما أدى إلى حدوث نزاعات محلية.

5- التنافس الحاد والصراع المسلح على السلطة بعد سقوط نظام ألقذافي مما أدى إلى انقسام في السلطة بين حكومات ومؤسسات متنافسة في طرابلس وبنغازي.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/20م

6- عدم وجود قاعدة دستورية متفق عليها تنظم عمل كل المؤسسات وتحدد آلية العمل السياسي.

المطلب الثاني / العوامل الخارجية:

يُعد التدخل في الشؤون الداخلية للدول من أقدم الظواهر التي شهدتها العلاقات الدولة، وبالرغم من أن القانون الدولي يؤكد على مبدأ السيادة والاستقلال والمساواة في إطار العلاقات الدولية إلا أنه أصبح يجيز في بعض الحالات التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، وبما أن المنطقة العربية بشكل عام تعتبر منطقة مهمة ومصدراً للكثير من المواد الأولية اللازمة للصناعات في الدول المتقدمة ومحط أنظار الدول التي تبحث عن مراكز النفوذ، أصبحت الدول العربية تتعرض للكثير من الضغوطات والتأثيرات ما أدى إلى انتشار المشاكل الاقتصادية والسياسية والأمنية ومنها تردي حالة الاستقرار السياسي في الكثير من الدول العربية.

كما إن الحراك الذي حدث في عدد من الدول العربية وإن كان قد انطوى على أسباب وشروط موضوعية تدعمه؛ فإن دخول المحدد الدولي على خط تطوراته من خلال العقوبات المختلفة (سياسية، اقتصادية، مالية) التي يصدرها مجلس الأمن في حق عدد من الأنظمة، أو إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى مواقف وسلوكيات الدول الغربية الكبرى من تلك التحولات؛ وإصدار عدد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان لتقارير ومواقف في هذا الشأن، والمواكبة الإعلامية الدولية الواسعة لما يجري أسهم بشكل ملحوظ في التأثير على الأوضاع.(لكريني، 2015، ص 12).

وتجدر الإشارة إلى أن الجدل والنقاش كان عميق بخصوص القرار إن الصادر عن مجلس الأمن بخصوص ما وقع في ليبيا، القرار رقم 1970 / 2011 والقرار رقم 1973 / 2011، حيث كانت هناك نقاشات سياسية وأكاديمية واسعة بلغ تحد التناقض أحياناً، ومن بين الأسئلة التي تتداول ما السبب الذي منع مجلس الأمن من ممارسة نفس المنطق لحماية المدنيين في غزة من العدوان الإسرائيلي عام 2009، والتدخل بنفس الحماس في رواندا، وما هي شرعية وخطورة تولي دولة أو حلف تطبيق ومتابعة قرار صادر عن مجلس الأمن في هذا الشأن وذلك في غياب قوات عسكرية دائمة تقودها الأمم المتحدة بنفسها ؟

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/20م

كانت ليبيا من أكثر الدول العربية نصيب أمن التدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية؛ ولان بالغ إذا قلنا أنها أصبحت مسرحاً لصراع بعض القوى الخارجية داخل أراضيها، ولعل من أبرز الدول التي تدخلت في الشأن الليبي، الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وتركيا وروسيا وإيطاليا وقطر والإمارات العربية ومصر والسودان وتونس والجزائر، ولقد شهدت ليبيا أو لتدخل عسكري مباشر تحت مضلة حلف الناتو، وهذا الحلف يتحرك عسكرياً في العالم مدفوعاً بأهداف ومصالح عديدة لأعضائه.

وتؤكد «ستيفاني وليامز" المستشارة الخاصة السابقة للأمين العام للأمم المتحدة حتى عام 2022، على أثر التدخلات الخارجية في الشأن الليبي على الاستقرار السياسي حيث تقول "إن النخبة الحاكمة في ليبيا تميل نحو مقايضة سيادة بلادهم بثمن بخس "حيث تعتبر إن الدول المتدخلة وجدت الباب مفتوحاً بدعوة من قبل الأطراف الليبية المتصارعة، واستخدمت تلك الدول وكلائها المسلحين على الأرض لتحقيق أولوياتها وأهدافها ومنها مكافحة الإرهاب، معالجة مخاوف الهجرة، السيطرة على موارد النفط، مكافحة التطرف الديني، استغلال ثروات ليبيا، تأمين قواعد إستراتيجية داخل المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية في البلاد، وتقول أيضاً أن نهج المعاملات الذي يتسم بالمصلحة الذاتية والانتهازية يتناقض مع ولاية الأمم المتحدة التي تستهدف تسهيل السلام ومساعدة الشعب الليبي في إقامة حكومة تمثيلية ومؤسسات خاضعة للمساءلة(بوابة الوسط، الاثنين 24 يوليو 2023، مستشارة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا، ستيفاني وليامز).

وبذلك يمكن القول أن حلف الناتو في تدخله العسكري في ليبيا كان يسير ضمن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها المبنية على إثارة الفوضى في المنطقة العربية لإعادة هيكلة الشرق الأوسط ولاستمرار السيطرة على المنطقة، وبالرغم من المعرفة المسبقة لأمريكا وحلفائها بأن إسقاط القذافي سيفضي إلى فوضى تتعدد بها الأشخاص والقيادات والمصالح والأهداف وحالة من عدم الاستقرار حيث صرح بعض المحللين الغربيين أن التدخل العسكري سيجعل ليبيا في حالة مشابهة لتلك التي عرفتها الصومال، وبالرغم من ذلك فقد استمروا في عملهم حتى إسقاط نظام القذافي دون العمل على منع الفوضى؛

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/20م

وبالتالي من الممكن أن نخلص إلى مجموعة من العوامل الخارجية التي تؤثر على الاستقرار السياسي في ليبيا ونذكر منها ما يأتي:

1- التدخلات الدولية والإقليمية: وتم ذلك من خلال دعم أطراف محلية متصارعة بتقديم السلاح والتمويل وتوفير مستشارين عسكريين، والصراع بين دول كبرى وتدخل دول إقليمية أدى إلى تردي حالة الاستقرار السياسي.

2- الاقتصاد العالمي: تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية، والإغلاق المتكرر للمنشآت النفطية الليبية، يضعف الاقتصاد الليبي وبالتالي يزيد من حدة الأزمة.

3- الهجرة غير الشرعية: موقع ليبيا الجغرافي يجعلها بلد عبور للمهاجرين نحو أوروبا، وهذه الأزمة تستدعي تدخلات دولية مما يؤدي لانتهاك سيادة ليبيا، وكذلك الضغوط الأوروبية على ليبيا لتقييد الهجرة تؤثر على سياساتها الداخلية بما في ذلك العلاقات مع المليشيات التي تتحكم في طرق الهجرة.

4- انتقال الأسلحة والمقاتلين: الحدود الطويلة وغير المؤمنة لليبيا تسهل دخول الأسلحة والمقاتلين الأجانب مما يزيد من قوة المليشيا المحلية ويمدد أمد الصراع، كما تؤثر الأزمات في دول الجوار مثل تشاد والسودان على الاستقرار في ليبيا من خلال تدفق اللاجئين والأسلحة.

5- دور المنظمات الدولية: المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة تسعى لحل الأزمة من خلال هذه الجهود المحدودة وتدور حولها الشكوك بسبب تضارب مصالح القوى الكبرى.

6- الحرب الإعلامية والمعلوماتية: القوى الخارجية تستخدم الإعلام للتأثير على الرأي العام داخل ليبيا وزيادة الانقسامات، فالأخبار الزائفة والدعاية الموجهة تعقد من عملية بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، إذا فالعوامل الخارجية تؤدي إلى إطالة أمد الصراع في ليبيا وتعقد من عملية بناء الدولة، ولتحقيق الاستقرار تحتاج ليبيا إلى تقليل اعتمادها على الدعم الخارجي والعمل على تعزيز الوحدة الوطنية من خلال حلول داخلية.

الخاتمة:

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/20م

يمثل الاستقرار السياسي حجر الأساس لأي عملية بناء وتنمية مستدامة، إذ يعد المؤشر الرئيس لقدرة الدول على إدارة شؤونها الداخلية بكفاءة، وضمان الأمن وتحقيق التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ وقد بين هذا البحث أن الاستقرار السياسي ليس حالة جامدة بل هو نتيجة توازن دقيق بين عدة عوامل متشابكة تتعلق بالبنية المؤسسية للدولة، ونضج الثقافة السياسية للمجتمع ومدى التفاعل الإيجابي بين الفاعلين الداخليين والخارجيين ومن خلال تحليل الحالة الليبية تبين أن مؤشرات الاستقرار السياسي شهدت تراجعاً ملحوظاً منذ عام 2011.

النتائج:

1- لا يمكن اختزال الاستقرار السياسي في بعد واحد أو في غياب العنف فقط؛ ويجب التعامل مع الاستقرار السياسي كمفهوم مركب يتضمن توازناً بين الشرعية والفاعلية والتمثيل والعدالة.

2- يضل مفهوم الاستقرار السياسي محل جدل لأنه مرتبط بالبيئة السياسية والثقافية لكل دولة.

3- تراجع مؤشرات الاستقرار السياسي في ليبيا؛ فقد أظهرت المؤشرات العالمية مثل مؤشر الحوكمة العالمية ومؤشر الدول الهشة تراجعاً كبيراً في تصنيف ليبيا بعد عام 2011 خصوصاً في مؤشرات الأمن وفعالية الحكومة وسيادة القانون.

4- ضعف المؤسسات الرسمية في ليبيا بعد عام 2011، حيث أصبحت ليبيا تعاني من فراغ أمني ومؤسساتي وتعدد الكيانات السياسية والعسكرية بها.

5- بروز واضح وصريح للانقسام بين الحكومات المتعاقبة وظهور المليشيات المسلحة.

6- لعبت التدخلات الإقليمية والدولية في ليبيا دوراً مزدوجاً، بعضها ساهم في تهدئة النزاعات مؤقتاً، لكن في كثير من الأحيان عمق الانقسام وزاد من حدة الصراع.

التوصيات:

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم عدد من **التوصيات** أبرزها:

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/20م

1- ضرورة تبني مشروع وطني جامع يرسخ الهوية الوطنية الليبية؛ ويقلل من حدة الانقسامات؛ بعيد عن المحاصصة ولا يخضع لضغط الجماعات المسلحة.

2- دعم مسارات الحوار السياسي كبديل عن العنف والصراع المسلح، والسعي للوصول إلى مصالحة وطنية حقيقية.

3- إصلاح المنظومة الأمنية بما يكفل سيطرة الدولة على كامل التراب الوطني.

4- إعادة بناء المؤسسات الشرعية عبر آليات حرة ونزيهة بإشراف دولي محايد.

5- تحييد التدخلات الأجنبية والسعي لبناء شراكات إقليمية قائمة على مبادئ التعاون والتنمية المشتركة.

أخيراً: يضل مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا رهين بمدى قدرة الليبيين أنفسهم على تجاوز خلافاتهم؛ وإرادة المجتمع الدولي في دعم المسار السياسي دون التدخل السلبي أو تغذية النزاعات، مما يجعل المرحلة القادمة حاسمة في تحديد ملامح الدولة الليبية الحديثة.

المراجع:

إدريس لكريني، الحراك المغاربي، السياق والتحديات، مجلة حوارات، العدد (12)، 2015.

حاج سليمان، رائف نايف، الاستقرار السياسي ومؤشراته، الحوار المتمدن، 2009.

سداد مولود سبع، عدم الاستقرار السياسي في ليبيا: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد السادس، العدد (1)، 2017.

سهيلة هادي، الاستقرار السياسي دراسة في المؤشرات وعوامل التحقق، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (3)، سبتمبر 2018.

عبد الوهاب طارق محمد، سيكولوجية المشاركة السياسية في الوطن العربي، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1991.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/20م

القاهرة – بوابة الوسط، الاثنين 24 يوليو 2023، مستشارة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا، ستيفاني وليامز. تاريخ الزيارة 2024/10/7 الساعة 6:15 مساءً
Libya<news<https://alwasat.ly

محمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي– قراءة في المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (15)، جوان 2016، جامعة قاصدي مرباح الجزائر.

محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية والدولة، ط 6، بيروت مركز دراسات الوحدة العربة، 1994.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع